

## مقدمة

إن قضية الإسلاميين الجدد في مصر، خاصة بعد أحداث أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٢) صارت من الأهمية بمكان، حيث شغلت، ولا تزال، اهتمامات المراقبين والسياسيين على المستوى المحلى والدولى.. وذلك لأن هؤلاء الإسلاميين يمتلكون قدرات ثقافية وتنظيمية وسياسية أعلى من الأجيال القديمة في الحركة الإسلامية والتي ترهلت وأصابها الوهن.

إن الغرب وكذلك القيادات الحاكمة في مصر والعالم العربى تدرك أهمية هذا الجيل الجديد من أبناء الحركة الإسلامية ، وهى لذلك تحاول أن تمنعه من الوصول إلى مواقع التأثير السياسى العلتى بشتى السبل، ومن بينها سبل المنع والحصار، فضلا عن التعذيب والاعتقال..

انطلاقاً من هذه الأهمية وتداعياتها، قمنا بإعداد هذا الكتاب الوثائقى، والذي يحتوى على عصاره البرامج السياسية التى قدمها أبناء هذا الجيل من أجل الحصول على أحزاب شرعية.. وهى: ثلاثة مشروعات سياسية (حزب الوسط - الشريعة - الإصلاح)، وقمنا بدراسة تحليلية وتاريخية، تمهد لفهم هذه الظاهرة «الإسلاميون الجدد» وبرامجها وأفكارها ومآلها، إدراكاً منا للأهمية القصوى التى تقع على عاتق المثقفين من أجل أن يقترحوا ويحللوا هذه الظاهرة . ولهذا فقد قسمنا كتابنا هذا إلى ثلاثة عشر فصلاً موزعة على خمسة أقسام أساسية، وشاملة بعض الوثائق والبيانات لهذه المشروعات السياسية، الإسلامية، ونأمل أن يجيب عملنا هذا عن هذه التساؤلات العديدة التى تموج فى الواقع العربى والمصرى عن واقع ومصير هذا الجيل من الإسلاميين الجدد، الذى نأمل له مزيداً من التقدم الصحيح على طريق نهضة مصر وبناء مشروعها العربى المستقل، ولا يفوتنا هنا تقديم خالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ منتصر الزيات الذى قدم لنا جهوداً مخصصة فى هذا المؤلف. والله الموفق والمستعان.

أسامة عبدالحق

القاهرة

obeikandi.com

## تقديم

### الإسلاميون الجدد في مصر إلى أين؟

د. رفعت سيد أحمد

عندما أعلن المحامي المصري البارز/ منتصر الزيات «محامي الجماعات الإسلامية» في صيف يوليو عام ١٩٩٧م مبادرة القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية في مصر، بإيقاف العنف، والتطورات السياسية والفكرية تتوالى بعدها على الأصعدة كافة، المتصلة بهذه «الجماعة» وسواها من الجماعات الإسلامية الكبيرة «كالإخوان والجهاد» أو الأحزاب الرسمية ذات الألق الإسلامية «مثل حزب العمل المجدد حالياً».. فالمبادرة جاءت في توقيت مهم، سواء بالنسبة للجماعات الإسلامية بإجمال أو للجماعة الإسلامية بخاصة، والتي كانت تتود وحدها تقريباً الصدام المسلح الدامي مع النظام السياسي الحاكم طيلة الفترة من ١٩٨١ «عام اغتيال السادات» وحتى عام ١٩٩٧، وتمثلت أهمية التوقيت في أن المبادرة جاءت والجماعة لازالت قوية ومؤثرة رغم الضربات الأمنية لها. ولعل حادث الأقصر «نوفمبر ١٩٩٧» قد أكد ذلك عملياً، رغم أنه قد هدد مبادرة إيقاف العنف بالانهيار، إلا أن قادة الجماعة الإسلامية سرعان ما أعلنوا التزامهم الحرفي بالمبادرة، وبأهميتها: مضموناً وتوقيتاً.

جاءت المبادرة إذن.. وتوالت بعدها الأحداث، والتطورات وتفاعلت لتنتج في النهاية آثاراً، كان أبرزها إعلان عدد من الذين سبق لهم الانتساب لهذه الجماعات تنظيمياً رغبتهم في العمل السياسي العلني من خلال فكرة «الأحزاب السياسية»، بل وشرعوا فعلاً في تأسيس الحزب والتقدم بأوراقه إلى لجنة شئون الأحزاب السياسية يوم ١٠/٢/١٩٩٩ «حزب الشريعة» والذي - رغم رفض لجنة الأحزاب له فيما بعد - إلا أنه مثل في حينه، ودوناً عن باقي الأحزاب الإسلامية الصاعدة وقتها «الإصلاح - الوسط» نقطة فارقة في العمل السياسي للحركات الإسلامية «الراديكالية» في مصر، دوماً وأثراً لا تزال أصداءه تترى كما سنرى.

\*\*\*

لقد كان من فوائد مبادرة إيقاف العنف، أن أفرجت السلطات الأمنية المصرية عن قرابة ٢٠ آلاف معتقل سياسى إسلامى من (٢٠ ألف معتقل، محسوبون فى مجملهم على «الجماعة» و«الجهاد»)، إلا أن هؤلاء مثلوا تحدياً سياسياً -ولا يزال- أمام النظام السياسى، إذ لا بد من استيعاب طاقاتهم وحركتهم وتوجيهها فى الاتجاه الصحيح، تجاه النضال السياسى/الديمقراطى، وليس النضال المسلح/الانقلابى، ويقدر ما مثل هؤلاء تحدياً أمام النظام، بقدر ما مثل «مسئولية جديدة» أمام قادة الأحزاب الإسلامية الجديدة، «إذا أسقطنا من الحسابان بعض الرؤى الانتهازية لأحزاب وقوى أرادت الاستفادة العددية والسياسية منهم وليس بهدف مساعدتهم»، وصار هؤلاء الخارجون من السجون «تسميهم أجهزة الأمن بالتائبين، لا نفهم عن ماذا؟ خاصة وفعل التوبة يكون عن كفر دينى صريح وليس عن فعل سياسى مؤثم» ومعهم الأجيال السابقة من أبناء الجماعة الإسلامية، والمنشقون عن «الإخوان المسلمين، نقصد حزب الوسط تحديداً بمشروعاته الثلاث» وبعض التيارات الإسلامية المستقلة، يمثلون معاً ما يمكن أن نسميه بـ «الإسلاميون الجدد»، وبالقطع لا نقصد بالجددة هنا، جددة العقيدة، بل جددة الالتجاء إلى العمل السياسى العلنى، وإلى النضال السياسى المشروع للوصول إلى «موقع» مؤثر فى أحداث الوطن وقضاياها.

\* \* \*

وكانت البرامج السياسية لهذه القوة الجديدة، معبرة بوضوح قاطع، عن تميز هذا الجيل من الإسلاميين «الجيل الذى عاش وأثر فى حقبة السبعينيات والثمانينيات فى القرن الماضى بأحداثها الكبار وتحولاتها الدامية، عما سبقه من أجيال داخل الحركة الإسلامية، وفى طريقة تناوله وتعامله مع قضايا الواقع المصرى - العربى والدولى، وكان لخبرة استخدام العنف، ثم الإقلاع عنه، تأثير واضح على خطابهم السياسى العام، انطلق من تجربة حقيقية مؤثرة وليس من تجارب هشّة، أو بعيدة الجذور، لقد تميز خطاب هذا الجيل من الإسلاميين الجدد، بنقد لاذع وصريح للأوضاع الاقتصادية والسياسية الحاكمة فى البلاد، ومن تأكيد واضح، ومن السطور الأولى على التمسك بالشرعية الإسلامية كمصدر وحكم دستور لحركتهم وكإطار جامع لا يمكن التنازل عنه، لقد كانت البرامج السياسية لأحزاب «الوسط بقيادة المهندس أبو العلا ماضى» و«الشرعية بقيادة المحامى ممدوح إسماعيل، و«الإصلاح بقيادة الكاتب الصحفى جمال سلطان»، واضحة فى نبذها للعنف المادى المسلح كآلية وحيدة للوصول إلى الحكم، وإنها قد اختارت طريق العمل السياسى الشرعى بديلاً نهائياً، وأنها رغم ذلك ترى أن العنف السياسى المادى واجب تجاه -فقط- أعداء الأمة وبخاصة الكيان الصهيونى، بل إن «حزب الشرعية» قد فصل باستفاضة فى مسألة المقاومة والمواجهة لهذا الكيان وللآثار السلبية

المرتبة على توقيع بعض الحكومات لاتفاقات معه «تسمى هذه الآثار بالتطبيع»؛ ووضع ٢٢ آلية لمواجهة هذا التطبيع وإفراغ هذه الاتفاقات من مضمونها وجعلها مجرد حبر على ورق.

بل واقترح حزب مثل «الإصلاح» إلى فتح مكاتب تمثيل دبلوماسي لحركات «حماس والجهد الإسلامي وحزب الله» في البلاد العربية أسوة بما كان يتم مع منظمة التحرير الفلسطينية في الستينيات والسبعينيات وباعتبار هذه الحركات، حركات تحرر وطني، وصار «الوسط» على المنوال نفسه، بل وطالب بأن تصبح المقاومة لهذا العدو واجباً شرعياً، وحماية مستقبلية للأمن القومي المصري والعربي.

\* \* \*

إذن...

الخطاب السياسي لدى الإسلاميين الجدد ورغم تفاوته في بعض القضايا «الداخلية» و«الخارجية»، إلا أنه انطلق من أرضية مشتركة تمتاز بالوضوح والصفاء و«الراديكالية» السياسية أكثر من تلك التي تميز الجيل القديم من الإسلاميين وبخاصة الإخوان المسلمين وكان تميزه في مسألة الحريات والشريعة الإسلامية ومواجهة المشروع الصهيوني واضحاً، ولكن هذا التميز لم يشفع لهم، بل ربما أضرهم لدى النظام السياسي الحاكم، الذي لم يتلق بترحاب محاولاتهم لتأسيس أحزاب إسلامية جديدة، يتم فيها تفرغ الطاقات والإمكانات وتوجيهها في الاتجاه الصحيح، بل وتدريب هذه الأجيال الجديدة على «تطبيع» علاقاتها مع المجتمع السياسي وقضاياه من خلال أدوات شرعية مناسبة للأحزاب؛ لم يفهم - أو بمعنى أدق - لم يرد النظام السياسي أن يفهم ذلك، وبادر برفض تأسيس هذه الأحزاب وبعضها حاول مرتين مثل: حزب الوسط الذي كان أكثرهم اعتدالاً وتم رفضه في المرتين أيضاً مما أصاب بعض قيادات وكوادر هذه الحركات بالإحباط والحيرة السياسية، خاصة عندما يراقبون المشهد السياسي المصري العام فيلاحظون أن ثمة أحزاباً ورقية بمعنى الكلمة - قد أعطيت شرعية العمل العلني «في مصر ١٦ حزباً سياسياً- لا يعلم الناس إلا أسماء أربعة أو خمسة منها بالكاد»، في حين حجبت هذه الشرعية عنهم وهم يعبرون عن قوى وتيارات حقيقية في المجتمع، وجعلت بعضهم يتساءلون في دهشة وربما في ندم عن جدوى العمل السياسي العلني مع قوانين وأنظمة لا تسمح لهم بالتنفس السياسي الطبيعي المشروع ١٩

\* \* \*

رغم ذلك...

بإمكاننا أن نؤكد أن الكتلة التاريخية، الرئيسية لهذا الجيل من «الإسلاميين الجدد»، ما زالت عند قناعتها الجديدة، المؤمنة بالعمل السياسي العلني، لكن يبقى أمامها العديد من

التحديات، ترسم -في تقديرنا- خريطة أولية للإجابة عن سؤال: أين تتجه هذه الظاهرة الجديدة - ظاهرة «الإسلاميين الجدد» -؟

### أول هذه التحديات:

يرتبط بمدى قدرة، قادة الجماعات على المراجعة السياسية/ الفكرية الشاملة لموروثها الفقهي/ الحركي، وأدبيات عملهم السياسي خلال الربع قرن الماضي، ولعل إصدار أحد هذه التيارات لمجلة فكرية رصينة «مجلة مراجعات» يشرف عليها/ منتصر الزيات المحامي» تعد بادرة طيبة لبدء عملية مراجعة وتقييم وفرز لأطروحات وقضايا تحتاج بالفعل إلى ذلك، مثل: العنف السياسي، والتكفير، والديمقراطية، والمرأة، والمواطنة وغيرها.

### ثاني هذه التحديات:

يأتي من قبل النظام السياسي، وجدلية العلاقة معه إذا ما استمر رفضه لإعطائهم شرعية العمل الحزبي الرسمي، وهل يرتب ذلك سلوكًا مغايرًا مستقبلاً يستدعي ذاكرة «العنف السياسي» من جديد أم لا؟ وهل ستستمر المبادرات السلمية الراضعة للواء النضال السياسي والعمل العنفي؟ أم ستتراجع وتسقط روافعها نتيجة الإحباط؟

### ثالث هذه التحديات:

يتصل بطبيعة العلاقة بين هذه التيارات وبين التيارات الإسلامية القديمة أو تلك العاملة - رسميًا - في الدولة سواء «الأحزاب» أو «الأزهر» أو الجمعيات الشرعية والأهلية الإسلامية، أو حتى بينها وبين بعضها البعض إذ لمس المراقبون بعض التشاحن والتنافس غير المفهوم بين أطراف هذا الجيل من الإسلاميين الجدد؟ كيف سيتعاملون مع هذه الجمعيات؟ وهل ستسود روح الحوار والتعاون والتفاهم أم سيسيطر الصدام -كما كان- على هذه العلاقات؟

● تلك التحديات وغيرها التي أتت بها رياح ما بعد ٢٠١١/٩/٢٠١م واستلزمت فتح آفاق الاجتهاد الإسلامي على مصراعيه لاستقبال التطورات والتعامل معها والاتصال بقضية فلسطين عمليًا، هذا جميعه يمثل في تقديرنا: مقدمات/ تساؤلات، مطلوب من الإسلاميين الجدد الإجابة عليها لتعرف مصيرهم إلى أين من هنا!!

وهو المصير الذي عليه ستحدد أمور كثيرة في مصر، يأتي «الاستقرار السياسي» في مقدمتها، فأيًا كان موقفنا من هذه التيارات،، وأيًا كان تقديرنا لحجمها وأثرها إلا أنها ولا شك أثبتت أنها رقم صعب تجاوزه في مجال الاستقرار السياسي العام في البلاد، وأي

ادعاء غير ذلك، هو إدعاء بلا دليل، والقارئ لتجربة الصدام السياسى بين هذه التيارات والنظام السياسى خلال العشرين عامًا الماضية سيجد ذلك واضحًا لا لبس فيه.

● وعليه، فهذه «التحديات» ترتب بالمقابل، «مسؤوليات» على النظام السياسى والقوى الحزبية الرسمية والتيارات القديمة فى الحركة الإسلامية؛ لعل أولها ضرورة مراجعة ذلك الموقف السياسى «المحير» من عدم إعطاء هذه التيارات لرخصة العمل السياسى العلنى فهذا حقها، ووزنها الطبيعى فى المجتمع السياسى العام.

\* \* \*

حول هذه الظاهرة والمقاربات المختلفة لها، والتحديات التى تواجهها، يأتى موضوع هذا الكتاب المهم للكاتب الصحفى الأستاذ/ أسامة عبدالحق: وهو عمل توثيقى بالدرجة الأولى، حيث قدم فيه الكاتب، تحليلًا تاريخيًا أوليًا عن هذه التيارات وأفكارها وبخاصة «فكرة الإرهاب والعنف والموقف منهما» ثم تلا ذلك بقراءة تفصيلية فى برامجها السياسية المعلنة «برامج أحزاب الوسط - الشريعة - الإصلاح» فحوارات موسعة مع مؤسسيها ثم مع عدد من الشخصيات الإسلامية البارزة «منتصر الزيات- المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين - ضياء رشوان وغيرهم»، ثم أنهى الكتاب «الذى يقع فى ١٣ فصلًا موزعة على ٥ أقسام» بوثائق وبيانات مهمة للإسلاميين الجدد وللإخوان المسلمين أيضًا ونماذج لأهم العناصر «الراديكالية» المصرية التى انضمت إلى تنظيم القاعدة فى ظل رفض العمل السياسى العلنى، بعد أن شعرت بصعوبة تطبيقه على أرض الواقع، إنه عمل لا غنى عنه لمن أراد معرفة هذه الظاهرة المهمة فى العمل الإسلامى الراهن، واقعًا ومستقبلًا، نرجو من الله أن يتقبله وأن يجزى معدّه عنه خير جزاء.

والله المستعان

د. رفعت سيد أحمد